00290

المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي
شركة مغفلة لبنانية منشأة بموجب قانون خاص
رأس المال ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. محرر نصفه
س.ت.ب: ٢٩١٤٣ - لائحة المصارف رقم ١٨
بيروت

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ملف صناعة البوباد والبنش

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تنشيط الصادرات اللبنانية

صناعة البويا و الورنيش في لبنان

كانون الاول ١٩٧٤

صناعة البويـــــا و الورنيـــش في لبنـــان

فهرس

	صفحة
١ ــ معلومـــات فنية و تقنية	١
٢ ــ معلومات عامة عن صناعة البويا و الورنيش في لبنان	٢
أ ــ لمحة عن تطور الصناعة ــ	٢
ب ــ درجة التصنيع	٣
ج ــ هيكل الصناعة	٣
٣ ــ التصديـــــر : اتجاهاته ، مقوماته و مشاكله	٩
أ ــ اسواق التصدير الرئيسية	٩
ب ــ التطورات المتوقعة في اسواق التصدير	١٨
ج ــ مقومـــات النجـــاح	٢٠
د ــ الصعوبات التي تواجه التصديـــر	٢٢

××××××××××
×××××
×

صناعة البويـــــا و الورنيـــــش

في لبنـــــــــان

١ ــ معلومـــــات فنية و تقنيـــة

تصنف صناعة البويا و الورنيش مع الصناعات الكيماوية نسبة الى خصائصها و الى المواد الاولية المستعملة في الانتاج كالراتنجات و الكبريت و التيتانيوم و الكاربون . و بينما كانت السوائل السواغة ( ) تستخرج من نباتات طبيعية اصبحت الان تنتج من مشتقات الصناعة البتروكيماوية عن طريق البلمرة المكثفة ، كراتنج الالكيد و الفينول ، او البلمرة المركبة كراتنج البولي اثلين او البولي فينيل استات .

يمكننا التمييز من حيث طريقة التصنيع بين نوعين اساسيين من البويا :

- البويا ذات الاساس المائي
- البويا ذات الاساس الزيتي .

اما من حيث وجهة الاستعمال فبامكاننا تصنيف الدهانات كما يلي :

- دهانات الديكور التي تستعمل للمنازل و محتوياتها كالجدران و المفروشات الخشبية و الحديدية و غيرها .
- الدهانات الصناعية و تستعمل للالات و المعدات الصناعية ، المكاتب و الخزائن المعدنية ، المصاعد ، البرادات و غيرها .
- دهانات المدارج و تخطيط الطرق و يمكن ان تدخل فيها المواد الفوسفورية المشـــــــــــعة .
- الدهانات البحرية و تستعمل للبواخر و القوارب و المنشآت القريبة من المياه او القائمة عليهـــــــا .

- دهانات الارض و برك السباحة
- الدهانات المقاومة للصدأ
- الدهانات المقاومة للنار بحيث تمنع امتدادها عند حصولها ٠

تختلف نسب المواد الاولية المستعملة في صناعة البويا بين معمل و آخر وفق المعادلات الكيمائية المطبقة و الاضافات الخاصة التي تشكل سر المهنة بالنسبة الى الصناعة ٠ الا انه باستطاعتنا تصنيف المواد الاولية بشكل عام كما يلي :

- الراتنجات
- المذيبات
- الماء
- التلوينة
- المحاليل و الاضافات الاخرى

يتم التصنيع في اربع مراحل اساسية :

- تجميع المواد الاولية بالمقادير المطلوبة
- مزج المواد الاولية و الاضافات الكيمائية
- تصفية السائل
- التعبئة و التغليف ٠

٢ — معلومات عامة عن صناعة البويا و الورنيش في لبنان

أ — لمحة عن تطور الصناعة

لم يكن في لبنان و حتى اوائل الخمسينات صناعة فنية و جدية للدهانات ٠ و قد كانت الاصناف المطروحة في الاسواق اجنبية الصنع مستوردة من قبل وكلاء لها في لبنان ٠

و في اواسط الخمسينات وردت فكرة الصناعة المحلية عند بعض الصناعيين اللبنانيين بحيث اسس في عام ١٩٥٦ اول معمل للبويا و الورنيش في لبنان على اسس صناعية و فنية ٠ و كان هذا المعمل مشاركة بين راسمال لبناني و اميركي يعتمد في التصنيع على معادلات الشركة الام و خبرتها في هذا المجال ٠

بعد ان اثبت هذا المعمل جدوى الصناعة المحلية للبويا و الورنيش و امكانيات التسويق المتاحة لها محليا و خارجيا ، نشأت مؤسسات صناعية عديدة في حقل البويا و الورنيش باحجام و طاقات مختلفة ٠

و من المؤسسات العشر التي شملتها الدراسة ، هناك ثلاث مؤسسات تعمل و تنتج وفق نظام الامتياز من شركة اجنبية، و مؤسسة واحدة برأسمال مشترك مع الشركة الام ٠ اما المؤسسات المتبقية فهي تعمل برأسامال و خبرة لبنانيين ، معتمدة على معادلات عالمية معروفة للتصنيع مع ادخال بعض التعديلات عليها ليتناسب الانتاج مع معطيات المناخ و الذوق الاستهلاكي في المجالات التسويقية ٠

ب - درجة التصنيع

تعتبر صناعة البويا و الورنيش في لبنان من الصناعات التحويلية اذ يتم استيراد المواد الاولية المباشرة من الخارج ليجرى تحويلها محليا الى سلع استهلاكية نهائية ٠ و هذا ما يبقي الصناعة في المراحل الاخيرة من الانتاج و يكرس اعتمادها على مصادر المواد الاولية الخارجية و يجعلها عرضة لاى تطورات و تقلبات فيها ٠ و هذا ما يتبين لنا من الدراسة حيث بلغ متوسط نسبة القيمة المضافة *الاجمالية لقيمة الانتاج حسب اسعار السوق للمؤسسات التي استجابت للاستمارة ٤١ ٪ لعام ١٩٧٣ ، بينما تراوحت النسب الافرادية لهذه المؤسسات بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪ باستثناء مؤسسة واحدة اذ بلغت نسبة القيمة المضافة فيها ٢٠ ٪ فقط٠

ج - هيكل الصناعة

١ - عدد المؤسسات و حجمها

شملت الدراسة عشر مؤسسات عاملة في صناعة البويا و الورنيش تعتمد على التصدير لتسويق انتاجها بنسب مختلفة ٠ و تشكل هذه العينة العمود الفقرى لصناعة الدهانات اذ يبلغ مجموع قيمة انتاجها حوالي ٨٨ ٪ من مجموع قيمة انتاج الصناعة، و يشكل تصديرها حوالي ١٠٥ ٪ من مجموع قيمة صادرات لبنان ٠

٠/٠

---

* القيمة المضافة الاجمالية = القيمة المضافة الصافية + الاهتلاك ٠

وفي غياب المصادر الرسمية اضطررنا في تقديرنا لعدد المؤسسات العاملة في صناعة البويا و الورنيش عام ١٩٧٣ الى الاعتماد على الامور التالية :

- البحث الميداني
- جداول جمعية الصناعيين
- المعلومات المتوفرة في مديرية الاحصاء المركزي .

يقدر عدد المؤسسات العاملة في هذه الصناعة لعام ١٩٧٣ بحوالي ٣٥ وحدة . وبعد ظهور ازمة المواد الاولية و ارتفاع اسعارها منذ منتصف ١٩٧٣ ، اضطرت حوالي ١٠ وحدات انتاج صغيرة الى الاغلاق لعدم قدرتها على تحمل التغيرات التي طرأت على هيكل اكلافها ، وصعوبة تامين المواد الاولية بكميات كافية . و من المتوقع ان ينخفض عدد المؤسسات العاملة حاليا عن ٢٥ مؤسسة اذا استمرت ازمة المواد الاولية من حيث توافرها و ارتفاع اسعارها ، بالاضافة الى التطورات التي تشهدها اسواق التصدير للبويا و الورنيش لا سيما اتباع الاخيرة سياسة انمائية صناعية تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاستغناء عن الاستيراد .

تعاني صناعة البويا و الورنيش من التواء في هيكلها المؤسسي من حيث الحجم . فمن اصل ٣٥ وحدة منتجة في عام ١٩٧٣ كان هناك ثلاث مؤسسات توظف اكثر من ٢٥ عامل انتاج ، و سبع مؤسسات ما بين ١٠ — ٢٠ عامل انتاج . اما المؤسسات الباقية و عددها حوالي ٢٥ وحدة فقد تميزت بصغر الحجم سواء من حيث الانتاج او الاستخدام .

و يرتكز هذا الواقع على ثلاثة اسباب رئيسية :

— دفع النجاح الذي حققه رواد هذه الصناعة بالعديد من الافراد الى دخول حقل الانتاج باقتناء آلة مزج واحدة و شراء مواد اولية بالمفرق ، و مزجها استنادا الى بعض الخبرة او الى معادلات معروفة .

— كان من شان عدم حساسية المستهلك العربي عامة للنوعية بقدر حساسيته لمستوى الاسعار ان اوجد سوقا استطاع صغار المنتجين الاستفادة منه لتصريف انتاجهم و البقاء في حقل الانتاج .

— ان عدم الاخذ في الاعتبار في نظام منح الرخص الصناعية في لبنان للامكانات المادية و الفنية المتوفرة فعليا عند طالب الرخصة ، و عن حاجة البلاد الى هذه الصناعة جعل امكانية الحصول على رخصة صناعية بمتناول الجميع .

٢) التوزع الجغرافـــي

يتميز القطاع الصناعي في لبنان بالتمركز الجغرافي المكثف حول بيروت و ضواحيها و جبل لبنان ٠ و لا تشذ صناعة البويا و الورنيش عن هذا الواقع بحيث انه من اصل المؤسسات العشر التي شملتها الدراسة تمركزت احداها في بيروت و المؤسسات الباقية في جبل لبنان ، و بشكل خاص في منطقتي الشويفات و ذوق مصبح ٠

الا ان هذا لا ينفي تبعثر بعض الوحدات الانتاجية الصغيرة في مناطق اخرى بعيدة عن العاصمة للاستفادة من التوفير في كلفة الايجارات و اليد العاملة ، و كسب بعض الاسواق المحلية الصغيرة التي يتطلب الوصول اليها تحمل مزيد من اكلاف النقل و التسويق ٠

٣) الاســـــتخدام

وظفت المؤسسات العشر التي شملتها الدراسة عام ١٩٧٣ ما مجموعه ٢٨٦ مستخدما ، منهم ٢١٧ عامل انتاج او ٧٦٪ من المجموع و الباقي اى ٦٩ مستخدما او ٢٤ ٪ في مجال الادارة و التسويق و المحاسبة ٠ اما بالنسبة الى المؤسسات التي لم تشملها الدراسة و عددها ٢٥ مؤسسة فقد قدر مجموع حجم العمالة بها بحوالي ٧٠ ــ ٨٠ مستخدما نظرا لكونها وحدات انتاج صغيرة الحجم ٠

و بالتالي يقدر حجم الاستخدام الاجمالي لصناعة البويا و الورنيش في عام ١٩٧٣ و قبل ازمة المواد الاولية بحوالي ٣٥٦ ــ ٣٦٦ مستخدما ٠ و بعد اضطرار بعض المؤسسات الصغيرة الى الاغلاق و التوقف عن الانتاج ، انخفض مجموع الاستخدام الى حوالي ٣٣٠ مستخدما في اخر عام ١٩٧٣ ٠

صرحت اربع مؤسسات من التي شملتها الدراسة بانها تلجأ الى الاستعانة ببعض العمال الموقتين و ذلك في الحالات الاضطرارية التي يكون المعمل فيها قد التزم بموعد تسليم عاجل للانتاج ، او تحضيرا لفصل الربيع الذى يعتبر بداية الموسم لهذه الصناعة في لبنـــــان ٠

٠/٥٥

يتراوح مستوى الاجر الشهرى لعامل الانتاج العادى في المؤسسات التي شملتها الدراسة بين الحد الادنى للاجور اى ٢٧٥ ل.ل ٠/الشهر و ٤٥٠ ل.ل ، و لعامل الانتاج الماهر بين ٥٠٠ ل.ل /الشهر و ٧٠٠ ل.ل ٠/الشهر ٠

تنحصر الناحية الفنية في هذا النشاط بعمل المهندسين الكيمائيين و الذين تتراوح اجورهم بين ١٥٠٠ ل.ل ٠ — ٢٥٠٠ ل.ل / الشهر ، و هذا ما يحد و بالمؤسسات الصغيرة الحجم الى الاستغناء عن استخدام الكيمائيين و الاكتفاء بالخبرة و بعض المعادلات العالمية المنشورة حول تركيب البويا و الورنيش و ذلك للاقتصاد في الاكلاف ٠ و قد صرحت جميع المؤسسات التي شملتها الدراسة بانها تملك مختبرات كاملة يشرف عليها مهندسون كيمائيون لمراقبة نوعية الانتاج و محاولة تحسين المعادلات المطبقة ٠

تدفع الاجور في المؤسسات موضوع الدراسة بشكل مقطوع و غالبا على اساس شهرى و لا تطبق اية منها نظام التعويض المادى على اساس القطعة او الانتاج ٠

فيما يختص بتوافر اليد العاملة ، فقد صرحت مؤسستان بوجود نقص في اليد العاملة المدربة التي تستطيع ان تشرف على مجموعة من العمال ٠ و لكن هذا النقص لم يؤد الى اية توقفات او حد من الانتاج ٠ و بشكل عام لا تعاني هذه الصناعة من نقص في اليد العاملة خاصة و انها لا تتطلب تدريبا مسبقا اذ يتم التدريب في المؤسسة نفسها و في فترة تتراوح بين ٣ — ٦ اشهر ٠

اما بالنسبة الى التطورات المرتقبة لحجم الاستخدام في هذا النشاط ، فقد ابدى مصنعان رغبتهما في زيادة حجم اليد العاملة العادية في عام ١٩٧٤ بما مجموعه ٢٥ عاملا ٠ و تحفظت باقي المؤسسات حيال اية توسعات في استخدام يد عاملة اضافية خاصة و ان اوضاع الصناعة غير مستقرة سواء من حيث توفر المواد الاولية و اسعارها ام من حيث التطورات الاقتصادية و الخطط التصنيعية في البلاد العربية المجاورة ٠

٤) رأس المال الثابت

بلغت قيمة الاصول الثابتة للمؤسسات الخمس التي استجابت للاستمارة ما قيمته ٦٠١٥ ألف ل.ل. بسعر الكلفة، شكلت الالات والمعدات منه ١٧٨٠ ألف ليرة لبنانية او ٣٠٪ والباقي اي ٤٢٣٥ ألف ل.ل. قيمة ارض ومبان. وقد بلغت قيمة الارض والمباني لمؤسسة واحدة ٢٥٠٠ ألف ل.ل. اي حوالي ٥٩٪ من مجموع الاراضي والمباني.

وقد صرحت مؤسستان انهما استوردتا في بادئ الامر آلة مزج واحدة من الخارج واستعملت كنموذج بحيث تم صنع آلات المزج الاضافية محليا بعد ادخال بعض التعديلات عليها، الامر الذي خفض من كلفة الالات والمعدات.

تراوحت قيمة الالات والمعدات لعامل الانتاج للمؤسسات التي استجابت للاستمارة بالقيمة الاصلية بين ١٠ آلاف ل.ل. و ١٩ الف ل.ل. ويعود هذا التفاوت في القيمة الى حجم المؤسسة والى تاريخ التأسيس وما ينتج عنه من اختلاف في الاسعار.

وتراوحت قيمة الراس المال الثابت لعامل الانتاج بين ٢٩ الف ل.ل. و ١٠٠ الف ل.ل. ويعود هذا التفاوت الكبير الى الاسباب ذاتها المذكورة اعلاه بالاضافة الى الاختلاف الكبير في قيمة الارض والمباني.

٥) الانتاج (ونسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة)

بلغت قيمة الانتاج في عام ١٩٧٣ للمؤسسات التي شملتها الدراسة ١٩٣٢٤ الف ل.ل. كما بلغت الكمية المنتجة في العام ذاته ٢٢٧٥ الف غالون اميركي.

ويقدر انتاج صناعة البويا والورنيش في لبنان لعام ١٩٧٣ بحوالي ٢٢٠٠٠ الف ل.ل. او ما يعادل من حيث الكمية حوالي ٢٥٩١ الف غالون اميركي*.

٠/٠

---

* — انتاج المؤسسات التي استجابت للاستمارة : ١٩٣٢٤ الف ل.ل. — ٢٢٧٥ الف غالون
— انتاج مؤسسة واحد لم تستجب للاستمارة : يبلغ متوسط انتاجية العامل في المؤسسات التي استجابت للاستمارة ٩٣ الف ل.ل (١١ الف غالون) ٩٣ الف ل.ل (١١ الف غالون) × ١٠ عمال انتاج = ٩٣٠ الف ل.ل. — ١١٠ الاف غالون.
— انتاج المؤسسات التي لم تشملها الدراسة على اساس انتاجية تبلغ للعامل ٧٥٪ منها للعامل في المؤسسات التي شملتها الدراسة ٩٣ الف ل.ل (١١ الف غالون) × ٧٥٪ × ٥٢ عامل انتاج = ١٧٤٥ الف ل.ل. او ٢٠٦ الف غالون. مجموع انتاج الصناعة المقدر : ٢٢٠٠٠ الف ل.ل. او ٢٥٩١ الف غالون.

و يتبين من الدراسة ان المؤسسات التي استجابت للاستمارة صدرت عام ١٩٧٣ حوالي ٥٧٪ من قيمة الانتاج و الباقي استهلك محليا ٠

٦) الاستهلاك الظاهرى *

بلغ انتاج صناعة البويا و الورنيش عام ١٩٧٣ حوالي ١٢٩٥٥ طن **، كما استورد*** بذات العام ٢٥٣٩ طنا **** و صدر الى الخارج ٦٩٥٠ طنا ****٠ فيكون استهلاك لبنان الظاهرى من البويا و الورنيش لعام ١٩٧٣ ما يعادل ٨٥٤٤ طنا ٠

٧) الطاقة المتاحة و نسبة الانتفاع بها

*****

يتبين لنا من الدراسة ان نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة للمؤسسات التي استجابت للدراسة تراوحت خلال ١٩٧٣ بين ٢١٪ و ٦٥٪ ٠ و بلغ متوسط النسبة لمجموع المؤسسات التي شملتها الدراسة حوالي ٤٣٪ ٠ و قد صرحت مؤسستان بانهما عملتا بمعدل نوبة عمل و نصف في اليوم خلال عام ١٩٧٣٠ اما المؤسسات الباقية فقد عملت على اساس نوبة عمل واحدة في اليوم ٠

يبلغ مجموع الانتاج للمؤسسات التي استجابت للاستمارة على اساس استعمال كافة الطاقة المتاحة حوالي ٤٨٠٠ الف غالون سنويا ٠ و قد صرحت مؤسسة واحدة عن التزامها بزيادة الطاقة الانتاجية خلال عام ١٩٧٥ الى ١٥ الف غالون / يوم لنوبة عمل واحدة ٠ و سوف يؤدى هذا الى ارتفاع مستوى العرض على اساس الطاقة المتاحة من ٤٨٠٠ الف غالون / سنة الى ١٤١٦٥ الف غالون /سنة خلال عام ١٩٧٥٠

٨) هيكلية الاكلاف الصناعية

كان من الصعب الحصول على قيمة الاكلاف الصناعية و تقسيمها من المؤسسات التي شملتها الدراسة لانعكاس ذلك على وضع المؤسسة المالي ٠ و قد اكتفى الصناعيون بالتصريح عن نسب الاكلاف فقط٠

---

* الاستهلاك الظاهرى = الانتاج + الاستيراد — التصدير ٠

** يعادل الغالون حوالي ٥ كلغ في الوزن ٠

*** البند الجمركي ٣٢/٩/٠٠

**** احصاءات التجارة الخارجية ٠

***** الطاقة المتاحة على اساس ٢٪ نوبات عمل و ٣٠٠ يوم عمل فصلي ٠

تراوحت نسبة كلفة المواد الاولية المباشرة الى مجموع الاكلاف الصناعية بالنسبة الى خمس مؤسسات شملتها الدراسة بين ٥٠٪ و ٦٥٪ . و بلغت لمؤسسة واحدة ٧٥٪ . اما المؤسستان المتبقيتان فقد بلغت نسبة كلفة المواد الاولية المباشرة مع كلفة مواد التعبئة و التغليف الى مجموع الاكلاف ٦٣٪ و ٧٠ ٪ على التوالي .

اما متوسط نسبة الاكلاف لليد العاملة المباشرة فقد بلغت ٢٠٪ من مجموع الاكلاف الصناعية لخمس مؤسسات بينما تراوحت النسبة للمؤسسات الثلاث المتبقية بين ٧٪ و ٣٤٪ .

صرحت مؤسستان فقط عن نسبة كلفة مواد التعبئة و التغليف بحيث بلغت خلال عام ١٩٧٣ ، ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من مجموع الكلفة .

و ما تبقى من اكلاف فقد شمل الطاقة و الماء و الاهتلاك و اللوازم و قطع الغيار و غيره من الاكلاف الصناعية .

٣ ـ التصدير : اتجاهاته ، مقوماته ، و مشاكله

أ ـ اسواق التصدير الرئيسية

١) قيمة و كمية الصادرات

بلغت قيمة الصادرات من البوبا و الورنيش* للمؤسسات التي شملتها الدراسة لعام ١٩٧٣ ما مجموعه ١٠٩١٤ الف ل.ل . اما قيمة التصدير حسب احصاءات التجارة الخارجية في لبنان لعام ١٩٧٣ فقد بلغت ١٠٣٥٢ الف ل.ل .** و ترجع زيادة الرقم المصرح به في الدراسة عما ورد في احصاءات التجارة الخارجية الى عدم اظهار الاخيرة للقيمة الحقيقية للتصدير نتيجة التصريحات الرسمية للمصدرين ، و الى امكانية مبالغة بعض المؤسسات التي شملتها الدراسة في اعطاء قيمة تصديرها .

---

* البند الجمركي ٣٢/٩/٠

** القيمة فوب .

تطورت صادرات لبنان من البويا و الورنيش للاعوام ١٩٦٣ — ١٩٧٣ حسب احصاءات التجارة الخارجية من ١٦٤٩ الف ل ل ٠ عام ١٩٦٣ الى ١٠٣٥٢ الف ل ل ٠ عام ١٩٧٣ ، بمعدل نمو مركب بلغ ٢٥ ٪ سنويا ٠ و قد ارتفعت قيمة الصادرات للفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٧ بمعدل نمو بلغ ٢١ ٪ بينما ارتفعت للفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٣ بمعدل نمو بلغ ١٦ ٪ سنويا ٠

حققت صادرات لبنان من البويا و الورنيش قفزات بالقيمة بين عامي ١٩٦٨ — ١٩٦٩ من ٤٣٧٠ الف ل ل ٠ الى ٦٢٧٠ الف ل ل ٠ اى بزيادة قدرها ٤٣ ٪ تقريبا وبين عامي ١٩٧١ — ١٩٧٢ من ٦٣٦٧ الف ل ل ٠ الى ٩٨٩٠ الف ل ل ٠ بزيادة قدرها ٥٥ ٪ تقريبا ٠ و يعود تفسير هاتين الظاهرتين الى ارتفاع قيمة التصدير الى السعودية بما مقدارة ١٨٧٣ الف ل ل ٠ للفترة الاولى و ٢٥٧٥ الف ل ل ٠ الى السعودية و ٧٣٧ الف ل ل ٠ الى الكويت للفترة الثانية ٠

تقلصت صادرات لبنان من البويا و الورنيش الى بلدان السوق العربية المشتركة من ٤٦١ الف ل ل ٠ عام ١٩٦٣ (٢٨ ٪ من مجموع الصادرات) الى ٣١٣ الف ل ل ٠ عام ١٩٧٣ (٣ ٪ فقط من مجموع الصادرات) ، و قد وصلت الى اقصى حد لها عام ١٩٦٥ بما قيمته ٦٨٤ الف ل ل ٠ شكلت الصادرات منها الى سوريا ٣٦٠ الف ل ل ٠ و قد تطورت الصادرات الى السوق العربية المشتركة بمعدل سلبي بلغ ٥ — ٪ سنويا ٠ و يعود ذلك الى نشؤ صناعات مماثلة في هذه الدول مما حدا بها الى الاستغناء عن جزء كبير من الاستيراد ٠

تطورت صادرات البويا و الورنيش الى بقية الدول العربية (اى خارج السوق العربية المشتركة) من ١١٣٠ الف ل ل ٠ عام ١٩٦٣ (٥ر ٦٨ ٪ من المجموع) الى ٩٩١٥ الف ل ل ٠ عام ١٩٧٣ (٧ر ٩٥ ٪ من المجموع) بمعدل نمو بلغ ٢٦ ٪ سنويا و نسبة انحراف قياسي بلغ ٣٣ر ٠ الامر الذى يظهر وجود عدم استقرار في تطور الصادرات الى هذه الدول من البويا و الورنيش ، و على الاخص بين عامي ١٩٦٨ — ١٩٦٩ من ٣٨٨٧ الف ل ل ٠ الى ٥٧٢١ الف ل ل ٠ و بين عامي ١٩٧١ — ١٩٧٢ من ٥٨١٣ الف ل ل ٠ الى ٩٤٠٩ الف ل ل ٠

لقد استاثرت المملكة العربية السعودية باكبر حصة من الصادرات اللبنانية للبويا و الورنيش بحيث تطور التصدير اليها من ٦١٤ الف ل.ل ٠ عام ١٩٦٣ (٣٧ر٢ ٪ من مجموع الصادرات) الى ٧٦٣٨ الف ل.ل ٠ عام ١٩٧٣ (٧٣ر٨٪ من مجموع الصادرات) بمعدل نمو بلغ ٢٨ ٪ سنويا ٠ و هذا ما يظهر اعتماد الصناعة اللبنانية في هذا النشاط على سوق واحدة بما لذلك من سلبيات بدأت تظهر مع سعي السعودية الى انشاء صناعات تحويلية مماثلة للاستغناء عن الاستيراد و تنويع مصادر الدخل ٠

تعتبر السوق الكويتية حسب احصاءات التجارة الخارجية ثاني اهم اسواق التصدير اللبناني للبويا و الورنيش رغم الانخفاض المفاجيء الذي حصل في قيمة التصدير بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ من ١٥٥٣ الف ل.ل ٠ الى ٨٩١ الف ل.ل ٠ على التوالي ٠ و قد تطورت صادرات البويا و الورنيش الى الكويت من ٢٦١ الف ل.ل ٠ (او ما يعادل ٢٢٪ من مجموع صادرات هذا الفرع) الى ٨٩١ الف ل.ل ٠ عام ١٩٧٣ (او ما يعادل ٩ ٪ من المجموع) و بمعدل نمو سنوي بلغ ١٧ ٪ تقريبا ٠ و يعود انخفاض الصادرات الى الكويت لبدء الصناعات الكويتية في الانتاج و احلال الوارد بحيث بلغ عددها في هذا الفرع عام ١٩٧٣ ثلاثة معامل بطاقة انتاجية تقدر بـ ٣٢٠٠ طن من البويا و الورنيش سنويا ٠

اما التصدير الى البلاد العربية مجتمعة فقد تطور من ١١٣٠ الف ل.ل ٠ عام ١٩٦٣ الى ١٠٢٨٨ الف ل.ل ٠ عام ١٩٧٣ بمعدل نمو سنوي قدره ٢١ ٪ بحيث بلغ الانحراف القياسي ٤٤ر٠ ٠ و قد بلغت نسبة التصدير الى البلاد العربية مجتمعة من اصل مجمل صادرات هذا الفرع ٥ر٩٦ ٪ عام ١٩٦٣ ز ٨ر٩٨ ٪ عام ١٩٧٣ ٠ و لم تتدن هذه النسبة عن ٩٥ ٪ خلال فترة ١٩٦٣ ــ ١٩٧٣ ٠ و هذا مما يبين اعتماد صناعة البويا و الورنيش اللبنانية على الاسواق العربية في تسويق انتاجها ٠

فيما يتعلق بالتصدير الى بقية البلدان ، تظهر قبرص كاهم سوق اجنبي بقيمة بلغت ٥٦ الف ل.ل ٠ عام ١٩٧٣ ٠

تطور مجموع صادرات البويا و الورنيش من حيث الكمية من ١٠٠٣ طن عام ١٩٦٣ الى ٧١٤٢ طن عام ١٩٧٢ لينخفض الى ٦٩٠٧ طن عام ١٩٧٣ ٠ ويعود هذا بشكل اساسي الى انخفاض التصدير الى الكويت من ١٢٥٧ طن عام ١٩٧٢ الى ٥٨٩ طن عام ١٩٧٣ ٠

بلغت نسبة نمو الصادرات بالكمية الى مجموع الدول العربية حوالي ٢٢٪ سنويا للفترة ١٩٦٣ — ١٩٧٣ و بانحراف قياسي بلغ ٤٥ر٠ ٠ و بلغ معدل التطور في التصدير الى السوق العربية المشتركة نسبة سلبية بلغت حوالي ٣ر٨—٪ للفترة ذاتها ٠ اما معدل النمو لكمية الصادرات الى الدول العربية خارج السوق المشتركة فقد بلغ ٢٦٪ سنويا ٠

٢) حصة السوق و المنافسين الرئيسيين

— السعودية

بلغ استيراد السعودية من البويا والورنيش* للاعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ — ١٩٧١ ما قيمته ١٦٣٦٩ ، ١٩١٩٥ ، و ١٤٥٨٦ الف ر٠س٠ على التوالي ٠

تميز لبنان بوضع تنافسي جيد في السوق السعودى خاصة وان حصته شكلت ٣٦٪ و ٣١٪ و ٣٨ ٪ من مجموع الاستيراد للاعوام ١٩٦٩ — ١٩٧١٠

تشكل الولايات المتحدة المنافس المباشر للبنان من حيث الاهمية في استيراد السعودية للبويا و الورنيش اذ بلغت نسبة الاستيراد منها لمجموع الاستيراد ٤ر ١٨ ٪ عام ١٩٧١٠ و تساوت كل من بريطانيا و هولندة و المانيا الغربية في الاهمية من حيث استيراد السعودية للدهانات فبلغت القيمة المستوردة لعام ١٩٧١ من بريطانيا ١٠٤٤ الف ر٠س٠ (١ر ٧ ٪ من مجموع الاستيراد) و من هولندة ١٠٧٢ الف ر٠س٠ (٣ر ٧٪ من مجموع الاستيراد) و من المانيا الغربية ١١١٢ الف ر٠س٠ (٦ر ٧ ٪ من مجموع الاستيراد) ٠

اما الاستيراد من الشرق الاقصى فقد بلغ ١٨٦٦ الف ر٠س٠ عام ١٩٧١ شكل منه الاستيراد من اليابان ٩٢٦ ألف ر٠س٠ (٣ر ٦٪ من مجموع الاستيراد)٠

و جدير بالذكر ان الاتفاق التجارى بين لبنان والسعودية لا يشمل البند ٣٢ / ٩ سواء من حيث الاعفاء الكامل من الرسوم ام من حيث التخفيض في الرسوم الجمركية٠**

٠/٠

---

* البند الجمركي ٣٢/٩/٠٠

** تفرض السعودية وفق التعرفة الجمركية المنسقة الصادرة بتاريخ ١٣٩٤ هـ(١٩٧٤ م) رسما جمركيا على البويا و الورنيش المستوردة يبلغ ١٠٪ على القيمة ٠

اما من حيث مستوى اسعار الدهانات المستوردة * فقد بلغ المعدل العام لثمن الكلغ الواحد ٦٩ر ٢ ر٠س٠ (على اساس سيف) ٠ كما بلغ معدل ثمن الكلغ من الدهانات المستوردة من لبنان عام ١٩٧١ حوالى ٢٧ر ٢ ر٠س٠ وقد تميز انتاج بلاد الشرق الاقصى بمعدل ٩٤ر ١ ر٠س٠ /كلغ وهو ادنى معدل بين الكتل المصدرة للسعودية و يعود ذلك بالدرجة الاولى الى تدني نوعية الانتاج بالمقارنة مع نوعية الانتاج اللبناني و الاوروبي و الاميركي ٠

— الكويـــــــت

تطور استيراد الكويت من البويا و الورنيش من ** ١١٠٣ الاف د ٠ك٠ عام ١٩٧٠ الى ١١٨٠ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٢٠

بلغت قيمة الاستيراد من لبنان ١٣٠ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٠ (٨ر ١١ ٪ من المجموع) و ١٨٦ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٢ (٨ر ١٥ ٪ من المجموع) محتلا بذلك المركز الثالث عام ١٩٧٠ و المركز الثاني عام ١٩٧٢ من حيث الاهمية في استيراد الكويت للدهانات ٠ ***

تحتل بريطانيا المركز الاول من حيث استيراد الكويت للدهانات اذ بلغت قيمة الاستيراد منها ٢٩٤ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٠ (٧ر ٢٦ ٪ من المجموع) و ٢٨٦ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٢ (٣ر ٢٤ ٪ من المجموع) ٠ اما المانيا الغربية فبعد ان احتلت المركز الثاني عام ١٩٧٠ بقيمة استيراد بلغت ١٨٦ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٠ (٩ر ١٦ ٪ من المجموع) احتلت المركز الثالث عام ١٩٧٢ بقيمة بلغت ١٤٤ الف د ٠ك٠ (٢ر ١٢ ٪ من المجموع)٠

و تطور استيراد الكويت للبويا و الورنيش من الولايات المتحدة الاميركية من ١٠٨ الاف د ٠ك٠ عام ١٩٧٠ (٨ر ٩ ٪ من مجموع الاستيراد) الى ١٣٧ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٢ (٦ر١١ ٪ من مجموع الاستيراد) و من الدانمارك من ٦٧الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٠ (٠ر٦ ٪ من المجموع) الى ١٢٢ الف د ٠ك٠ عام ١٩٧٢ (٤ر ١٠ ٪ من المجموع)٠

٠/٠

---

* مجموع القيمة مقسوم على مجموع الوزن = ثمن الكلغ و يعطي ثمن الكلغ الواحد فكرة عن مستوى الاسعار الا انه لا يظهر الفروقات في النوعية بالاضافة على عدم دقة التصريحات عن القيمة الحقيقية للاستيراد بقصد تخفيض الرسوم الجمركية المستوفاة على القيمة لدى الاستيراد ٠

** البند الجمركي ٥٣٣/٣٠١ حسب تصنيف

*** تفرض الكويت رسما جمركيا على الدهانات المستورد تقدره ١٥ ٪ على القيمة ابتداء من ١/١٠/١٩٧١٠

اما بالنسبة الى اسعار الاستيراد فقد بلغ معدل ثمن الكلغ من لبنان للبويا و الورنيش عام ١٩٧٢ حوالي ١٥٩ فلسا كويتيا بينما بلغ للولايات المتحدة ٤٤٣ ف٠ك٠ و لالمانيا الاتحادية ١٧٠ فلس كويتي و لبريطانيا ١٣٢ فلس كويتي ٠ و هذا يعني ان المنافسة التي يواجهها لبنان من قبل البلاد الاوروبية تعتمد على النوعية و على مستوى الاسعار في آن واحد ٠ اما بلاد الشرق الاقصى فقد بلغ ثمن الكلغ المستورد منها ١٠١ فلس كويتي عام ١٩٧٢ و ذلك للفارق في النوعية بين انتاج هذه الكتلة و الانتاج اللبناني و الاوروبي و الاميركي ٠

— ليبيـــــا

استوردت ليبيا للاعوام ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ من البويا و الورنيش* ما قيمته ٢٧٨ ، ٤٠٨ ، و ٤٣٧ الف دينار ليبي على التوالي ٠

و قد احتل لبنان مركزا متواضعا في استيراد ليبيا للدهانات حيث بلغت قيمة الاستيراد منه ٢٤ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧٠ (٦ر ٨٪ من المجموع) و ١٩ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧١ (٧ر ٤٪ من المجموع) و ٤٧ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧٢ (٨ر ١٠ ٪ من المجموع)٠

بلغت قيمة الاستيراد من بريطانيا ٩٤ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧٢ (٥ر ٢١٪ من المجموع) بحيث احتلت المركز الاول بعد ما كانت قيمته ٨٠ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧٠ (٨ر ٢٨ ٪ من المجموع) و ١٠٦ آلاف د٠ل ٠ عام ١٩٧١ (٠ر ٢٦٪ من المجموع)٠

اما استيراد ليبيا للدهانات من ايطاليا فقد شهد تقلبا في القيمة حيث بلغ ٣٩ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧٠ (٠ر ١٤ ٪ من المجموع) و ٧٣ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧١ (٩ر ١٧ ٪ من المجموع) و ٥٤ الف د٠ل ٠ عام ١٩٧٢ (٤ر ١٢٪ من المجموع)٠

و احتلت هولندة المرتبة الثانية في الاستيراد عام ١٩٧٢ بقيمة بلغت ٧٤ الف د٠ل ٠ (٩ر١٦٪ من المجموع) بعد ان احتلت المرتبة الاولى عام ١٩٧١ بقيمة بلغت ١٢٤ الف د٠ل ٠ (٤ر ٣٠ ٪ من المجموع) و المرتبة الرابعة عام ١٩٧٠ بقيمة بلغت ٣٢ الف د٠ل ٠ (٥ر ١١٪ من المجموع)٠

٠/٠

---

* البند الجمركي ٥٣٣٣٢٠ حسب تصنيف

وبلغت قيمة الاستيراد من بلجيكا ٣٨ ، ١٠ ، و ٥٠ الف د ٠ل ٠ للاعوام ١٩٧٠ — ١٩٧٢ (٦ر١٣٪ ، ٤ر ٢٪ ، و ٤ر ١٪ من مجموع الاستيراد) ، كما بلغت من المانيا الغربية للفترة ذاتها ٢٠، ٢٠و ٥٨ ألف د ٠ل ٠ على التوالي (٢ر ٧٪ ، ٩ر ٤٪ ، و ٣ر ١٣٪ من المجموع)٠

وقد بلغ معدل ثمن الكيلوغرام الواحد للبويا المستوردة من لبنان عام ١٩٧٢ ١٥٠ ف٠ل ٠ /كلغ وهو ادنى معدل بالنسبة الى جميع الدول المصدرة للبويا الى ليبيا ، اذ بلغ المعدل للبويا المستوردة من الشرق الاقصى ٢٥٠ ف٠ل ٠ /كلغ وذلك لارتفاع كلفة النقل نتيجة البعد الجغرافي واغلاق قناة السويس ، ومن اوروبا ٢٩٥ ف٠ل ٠ /كلغ ومن الولايات المتحدة ٢٩١ ف٠ل ٠ /كلغ للعام ذاته ٠

ومن الاسباب التي تحول دون تمتع لبنان بحصة اكبر في استيراد ليبيا للبويا والورنيش هو تردد المؤسسات اللبنانية العاملة في هذا الحقل في التصدير الى ليبيا نتيجة التأخير الحاصل في تحويل ثمن البضائع الى المصدر اللبناني ٠

— العـــــراق

بلغت قيمة استيراد العراق من البويا والورنيش* ٧٥٨ الف د ٠ع٠ عام ١٩٧٠، ٥١٤ الف د ٠ع٠ عام ١٩٧١ و ٥٣٩ الف د ٠ع٠ عام ١٩٧٢٠

وقد جاء ترتيب لبنان في المرتبة التاسعة من حيث الاهمية في استيراد العراق للبويا والورنيش لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ٠ وقد بلغت قيمة الاستيراد من لبنان ٢٠، ١٦ ، و ٢٠ الف د ٠ع٠ للاعوام ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ (٦ر٢٪ ، ١ر ٣٪ ، و ٧ر ٣٪ من مجموع قيمة الاستيراد ٠

ويواجه التصدير اللبناني من البويا والورنيش الى السوق العراقية منافسة من حيث النوعية والاسعار من قبل معظم المصدرين الى العراق ٠

٠/٠

---

* البند الجمركي ٥٣٣٣٢٠ حسب تصنيف

احتلت بريطانيا المركز الاكثر اهمية في الاستيراد للسنوات ١٩٧٠ — ١٩٧٢ بقيم بلغت ١٧٥ ، ١٢٦ ، و ٩٢ الف د ٠ع٠ على التوالي (١ر ٢٣٪ ، ٤ر ٢٤٪ و ٠ر١٧ ٪ من مجموع الاستيراد)٠

و تبرز الباكستان كثاني اهم مصدر ى البويا و الورنيش الى العراق للفترة ذاتها بقيم بلغت ١٢٧، ٥٧، و ٧٨ الف د ٠ع٠ (٨ر ١٦ ٪ ، ١ر ١١ ٪ و ٥ر ١٤ ٪ من المجموع)٠ و حلت الصين الشعبية في المرتبة الثالثة عام ١٩٧٢ حيث بلغت قيمة الاستيراد منها ٥٦ الف د ٠ع٠ (٤ر ١٠ ٪ من المجموع)٠

و من الجدير بالذكر ان سوريا تفوقت على لبنان عام ١٩٧٢ من حيث الاهمية في الاستيراد حيث بلغت قيمة صادراتها من الدهانات الى العراق ٣١ الف د ٠ع٠ (٨ر ٥ ٪ من المجموع) محتلة بذلك المرتبة السادسة ٠

حلت الدانمارك في المرتبة الرابعة عام ١٩٧٢ بقيمة بلغت ٤٥ الف د ٠ع٠ (٣ر ٨ ٪ من المجموع) ، و هولندة في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت ٣٥ الف د ٠ع٠ (٥ر ٦ ٪ من المجموع) ٠

بلغ معدل ثمن الكلغ المستورد من لبنان من البويا لعام ١٩٧٢ حوالي ٢٤٤ ف٠ع٠ /كلغ بينما بلى لبلاد الشرق الاقصى ١٥٩ ف٠ع٠ /كلغ ، و البلاد الاوروبية ٢١٨ ف٠ع٠ /كلغ ٠

و تشكل بريطانيا و الصين الشعبية و الباكستان و هولندة و الدانمارك اهم الدول المنافسة للبنان من حيث تصدير البويا و الورنيش الى العراق ٠

٣) طرق التسويق المتبعة

اتبعت سبع مؤسسات شملتها الدراسة على وكلاء معينين من قبلها في بلاد المقصد لتسويق الانتاج ٠ و صرحت مؤسسة واحدة بانها بالاضافة الى اعتمادها على وكلاء في ليبيا و اليونان و البحرين فهي تملك محلات تجارية بالمشاركة مع راسمال محلي في كل من السعودية ، الكويت ، دبي ، ابوظبي ، الدوحة و قبرص ٠

اما المؤسسات الاخرى ، فاحداها تعتمد في تصديرها على الاتصال المباشر مع موزعين في بلد المقصد .

صرحت مؤسستان بانهما تنتجان البويا و الورنيش تحت اسماء تجارية متعددة و تعين لكل اسم تجاري وكيلا لتنشيط المبيع . تشترك المؤسسات التي تحتفظ بوكلاء في المناقصات عن طريق الوكلاء اياهم باستثناء المناقصات التي تجرى في العراق و سوريا حيث تشترك فيها بصفتها الشخصية كمعمل .

اما المؤسسات الصغيرة و شبة الفردية ، و هي لم تشمل في الدراسة ، فتعتمد في تصديرها على اتصالاتها الشخصية مع تجار و موزعين في الخارج دون الارتباط باساليب محددة للتسويق .

٤) تسهيلات الدفع

تتفاوت سياسة التحصيل بالنسبة الى المؤسسات موضوع الدراسة بين الاصرار على الدفع الفوري نقدا او بواسطة اعتماد مستندي و بين اعطاء فترة تمتد الى ستة اشهر كحد اقصى لتسديد الثمن . و رغم تمسك كل المؤسسات التي شملتها الدراسة بمبدأ التصدير مقابل اعتمادات مصرفية غير قابلة للنقض ، فالبعض يستخدم الحسابات الجارية مع تجار يتمتعون بمركز مالي و ادبي سليم و يعود تاريخ المعاملة معهم الى سنوات عديدة .

صرحت اربع مؤسسات شملتها الدراسة بانها لا تعطي تسهيلات في الدفع على الاطلاق . و قد بررت ثلاث مؤسسات منها هذا الامر بعدم قدرة المؤسسة حاليا على تحمل هذه التسهيلات ، و بالرغبة في اجتناب المشاكل التي قد تنجم عن التاخير في التسديد ، اما المؤسسة الرابعة فيعود سبب تمنعها عن اعطاء هذه التسهيلات الى اعتمادها على ترسخها في السوق بحيث اصبحت في وضع يمكنها من فرض انتاجها في الاسواق مما يجعل الوكيل يخسر وكالته اذا تمنع عن الدفع الفوري .

اما المؤسسات الست الباقية فهي تعطي تسهيلات بالدفع تمتد من تاريخ توقيع العقد الى ثلاثة اشهر بالنسبة الى مؤسستين منها و ستة اشهر بالنسبة الى الاربع مؤسسات الاخرى .

و منذ نشوب ازمة المواد الاولية و ارتفاع اسعارها ، اتجه المصدر اللبناني نحو مزيد من التشدد في اعطاء تسهيلات الدفع نتيجة الضغط المالي الذي تعرض له و الذي نجم عن مطالبة الشركات المنتجة للمواد الاولية بالدفع النقدي و الغاء كل التسهيلات التي كانت تمنحها في السابق .

ب — التطورات المتوقعة في اسواق التصدير

تشكل البلاد العربية المجاورة ، و بشكل خاص شبه الجزيرة العربية السوق الرئيسية للتصدير اللبناني من منتجات صناعة البويا و الورنيش .

و نتيجة لازدياد الموارد المالية الناتجة عن تصدير البترول برز اتجاه قومي في السياسة التصنيعية يشجع على قيام الصناعات التحويلية بغية تنويع مصادر الدخل القومي و لاحلال الوارد من السلع الاستهلاكية الخفيفة .

و تنفيذا لهذه السياسة الانمائية لجأت كل من السعودية و الكويت الى انشاء مناطق صناعية تتوفر فيها كل مستلزمات الصناعة من طاقة و ماء و كهرباء و مواصلات و تمنح السعودية اعفاءات جمركية على المواد الاولية و الالات الصناعية و لوازمها لفترة الخمس سنوات الاولى من تاريخ انشاء المصنع . كما تعطي الراسمال الاجنبي المستثمر في السعودية اعفاءات على المداخيل لفترة خمس سنوات ايضا . و بعد انقضاء هذه الفترة يخضع الاعفاء من الرسوم الجمركية على الالات و المواد الاولية الى الموافقة السنوية لوزارة التجارة و الصناعة .

تعتبر اسواق ليبيا و العراق و سوريا غير ثابتة نظرا لكون ما يصدره اليها لبنان من منتجات البويا و الورنيش يعتمد بشكل اساسي على سوق المناقصات لا الاسواق التجارية العادية و بالتالي يصعب الاعتماد عليها في برمجة الانتاج و الطاقة الانتاجية اللازمة لتلبيتها .

أضف الى هذا ان البلاد العربية المجاورة تسعى جاهدة لتدريب اليد العاملة الوطنية في مختلف النواحي الصناعية فنيا و تقنيا بقصد التعويض عن النقص الذى تعانيه في هذين المجالين و للتقليل من الاعتماد على الخبرات المستوردة ٠

و قد ظهر تاثير الانتاج المحلي الكويتي على صادرات لبنان اليها و ذلك لضيق السوق الكويتية بحيث انخفضت صادرات لبنان من البويا و الورنيش من ١٥٥٣ الف ل ل ٠ لعام ١٩٧٢ الى ٨٩١ الف ل ل ٠ عام ١٩٧٣ ، اى بنسبة تعادل ٤٣٪ ٠ و قد انخفض الوزن للفترة ذاتها من ١٢٥٧ طن الى ٥٨٩ طن ، اى بنسبة ٥٣٪ ٠ و تقدر طاقة المعامل الثلاثة الموجودة حاليا في الكويت و المنتجة للبويا و الورنيش بحوالي ٣٢٠٠ طن سنويا ٠

اما في السعودية فهناك معمل واحد قيد العمل لا تتوفر المعلومات حول طاقته الانتاجية الا ان التصدير اللبناني من البويا و الورنيش الى السعودية استمر في الارتفاع قيمة و كمية و ذلك لاتساع السوق السعودية و ارتفاع معدل الاستهلاك فيها نتيجة النشاطات الاقتصادية الانمائية في كل القطاعات ٠

و تعتمد النتيجة النهائية للتطورات المتوقعة في الاسواق التصديرية للبويا و الورنيش على الصناعات المحلية التي ستنشأ و طاقتها الانتاجية ، و على معدلات النمو في الطلب ، و القدرة التنافسية و الحماية التي توفرها لها الدولة ٠

بالنسبة الى الاسواق الجديدة صرحت موءسستان عن محاولات حالية لدخول الاسواق الافريقية ، رغم صعوبات اخراج العملة منها ، و ذلك لتخوفهما من خسارة بعض الاسواق الحالية نتيجة نشوء الصناعات الوطنية فيها ٠

اما السوق الاوروبية فقد صرحت جميع الموءسسات موضوع الدراسة باستثناء احداها عن صعوبة دخول الانتاج اللبناني في هذا الفرع اليها لعدم قدرة الصناعة اللبنانية على المنافسة بالاسعار في هذه الاسواق خاصة و انها هي التي تنتج المواد الاولية مما يخفض من نسبة كلفة المواد في التصنيع ، بالاضافة الى سياسة الحماية التي تفرضها هذه الدول لمنتجاتها الصناعية ، هذا مع العلم ان السوق الاوروبية المشتركة تمنح افضلية جمركية

للبويا و الورنيش المستوردة من البلاد النامية و التي يعتبر لبنان من ضمنها •

و من مجمل المؤسسات موضوع الدراسة ، صرحت مؤسسة واحدة عن اتفاقها مع شركات يونانية لتصدير الدهانات البحرية اليها و مع بلاد اوروبا الشرقية لتصدير الدهانات الصناعية و ذلك ابتداء من اول عام ١٩٧٥ •

ج — مقومات النجاح

تشمل العوامل التي ادت الى نجاح صناعة البويا والورنيش في لبنان عوامل اجتماعية و اقتصادية كان لها افضل الاثر على امكانات التصدير المتاحة لهذه الصناعة •

١) عامل اللغة

تعتبر عدد من الاسواق العربية حديثة العهد نسبيا ، اذ نشأت و تطورت مع تطور القطاع البترولي فيها بحيث ادى تزايد المداخيل البترولية الى نشوء سوق استهلاكية ضخمة لجأت الى المصادر السلعية الخارجية لاشباع حاجاتها المتزايدة • و قد لمس التاجر العربي ، و في شبه الجزيرة العربية خاصة ، سهولة التعامل مع الصناعي اللبناني بسبب عامل اللغة المشتركة •

٢) عامل الاسعار

رغم العلاقات التي تربط لبنان بالبلاد العربية المجاورة ، يبقى المستهلك العربي متمتعا بالحساسية تجاه الاسعار اكثر من الحساسية تجاه النوعية • و قد استطاعت الصناعات اللبنانية تقديم انتاجها باسعار منافسة لاسعار المنتجات الغربية ، و ذلك بفضل تدني كلفة اليد العاملة في لبنان نسبة اليها في البلاد الغربية بشكل عام مع أخذ النوعية في الاعتبار •

٣) عامل التسليم السريع

صرحت جميع المؤسسات التي شملتها الدراسة بانها تنتج بناء على الطلبيات الواردة من الخارج و لا تحتفظ الا بقليل من المخزون لتلبية الطلبات المحلية

و ذلك لتعدد الاصناف و الالوان الممكن انتاجها • و قد مكنت النسبة المنخفضة للانتفاع من الطاقة الموءسسات التي شملتها الدراسة من اتباع هذا النمط في الانتاج ، و تلبية طلبات التصدير خلال ايام معدودة و تسليم الانتاج في بلاد المقصد خلال اسبوعين على الاكثر فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية (في حال توفر المواد الاولية)•

٤) عامل انتاج الكميات الصغيرة

نتيجة صغر الاسواق العربية منفردة ، و من اجل عدم تجميد راس المال العامل ، يفضل العديد من المستوردين التعامل على اساس طلبيات صغيرة و متلاحقة • و بما ان الموءسسات التي شملتها الدراسة تعمل بنسبة انتفاع منخفضة من الطاقة المتاحة ، فهي تستطيع ان تنتج هذه الطلبيات الصغيرة دون اية صعوبات •

٥) عامل الشحن من الباب الى الباب

كون النقل البرى يشكل واسطة النقل الرئيسية الى البلاد العربية باستثناء اسواق افريقيا ، فان شحن البضائع يتم من باب المصنع الى باب المستودع في بلد المقصد الامر الذى يوفر في الوقت و يخفف من امكانية تلف البضائع ، كما انه يوفر على التاجر المستورد التعقيدات في المعاملات و التاخير في التخليص و النقل •

٦) عامل الجودة في الانتاج

رغم السمعة السيئة في بلاد التصدير لبعض انواع الانتاج اللبناني و التي خفت حدتها نتيجة جهود الموءسسات لازالة اسبابها و نتيجة تزايد اكتراث المستهلك العربي للنوعية • فقد استطاعت الموءسسات الصناعية اللبنانية ان ترسخ وجودها في الاسواق الخارجية جنبا الى جنب مع المنتجات الغربية ذات النوعية الجيدة •

فقد صرحت جميع الموءسسات موضوع الدراسة بانها تخضع الانتاج الى عمليات مراقبة النوعية و الفحوصات المختبرية بالاضافة الى اعتمادها على معادلات كيمائية عالمية ، مع ادخال العديد من التعديلات و الاضافات عليها ليتناسب الانتاج مع الاحوال المناخية السائدة في الاسواق التصديرية • و لم تذكر اية موءسسة ان انتاجها يخضع الى مراقبة الشركة الام الاجنبية •

٧) عامل الترسيخ في السوق

استطاعت الصناعة اللبنانية للبويا و الورنيش دخول الاسواق العربية منذ اواسط الخمسينات بانتاج جيد و اسعار منافسة • و قد ادى هذا الامر الى ترسخ المؤسسات المنتجة في الاسواق العربية و الى استفادة المؤسسات التي نشأت في الستينات من الفتح الذى حققته المؤسسات الرائدة في هذه الصناعة •

٨) عامل الدعاية

صرحت اربع مؤسسات شملتها الدراسة بانها تقوم بمجهود دعائي في اسواق التصدير و ذلك بتقديمات عينية بسيطة او باللجوء الى وسائل الاعلام من صحف و تلفزيون و اذاعة • كما صرحت ثلاث مؤسسات عن اشتراكها ببعض المعارض الصناعية و التجارية التي تتم في الخارج و ذلك بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني في لبنان •

د — الصعوبات التي تواجه التصدير

تقسم الصعوبات التي تواجه التصدير في صناعة البويا و الورنيش الى قسمين رئيسيين • الاول يتعلق بالتصدير كحركة تجارية مستقلة ، و الثاني يمت الى وضع الصناعة في الاساس ضمن المعطيات الصناعية العامة في لبنان •

١) مشاكل الصناعة و الانتاج

أ) المواد الاولية

واجهت صناعة البويا و الورنيش وضعا حرجا ابتداء من منتصف عام ١٩٧٣ بسبب عدم توافر المواد الاولية المباشرة ، الامر الذى نتج عنه ارتفاع قياسي في الاسعار •

تشكل اوروبا الغربية المصدر الرئيسي للمواد الاولية لهذه الصناعة • و قد اختلف وقع الازمة بين معمل و آخر تبعا لارتباطات المؤسسات الصناعية مع منتجي المواد الاولية في اوروبا •

و خلال الازمة اخلّت بعض الشركات الاوروبية بالتزاماتها في تامين المواد الاولية و خفضت نسبة الشحن الى ١٠٪ من الطلبات الاساسية • و قد اضطر هذا الامر حوالى ١٠ موسسات الى التوقف عن الانتاج لعدم امكانيتها على تحمل ارتفاع الاسعار و باعت ما كان لديها من مواد اولية الى موسسات عاملة و اكتفت بالربح الذى حققته على المواد الاولية •

صرحت موسسة واحدة من التي شملتها الدراسة الى اضطرارها للتوقف عن الانتاج لمدة ١٥ يوما لعدم توافر المواد الاولية لديها •

و قد دفعت هذه التطورات بجميع الموسسات التي شملتها الدراسة الى اللحاق بالمواد الاولية حيثما وجدت و بالاسعار المطلوبة و ذلك لتأمين استمرار الانتاج • و على سبيل المثال ارتفعت اسعار بعض المواد الاولية ما بين آخر عام ١٩٧٣ و اوائل عام ١٩٧٤ على الشكل التقريبي ادناه :

— التتانيوم من ٤٥٠ دولار / طن الى ٢٠٠٠ دولار/طن
— التربنتين من ٣٥ ق٠ل ٠ / ليتر الى ٦٨ ق٠ل ٠/ليتر
— الزيوت من ١٤٠ ق٠ل ٠/كيلو الى ٢٦٠ ق٠ل ٠/الكيلو•

و بينما كانت الشركات الاوروبية فيما مضى تثبت عروض الاسعار لفترات تقاس بالاشهر مع تسهيلات بالدفع تمتد الى ستة اشهر تحولت الى اعلان السعر يوم توافر المواد للشحن و تثبيته لمدة ٢٤ ساعة فقط ، و الغاء تسهيلات الدفع التي كانت تمنحها سابقا •

انعكس ارتفاع اسعار المواد الاولية سلبا على كلفة الانتاج حيث تشكل المواد فيه نسبة تبلغ حوالي ٦٥٪ • و رغم ان ارتفاع اسعار البويا و الورنيش كسلعة استهلاكية قد ارتفع مع ارتفاع كلفة المواد الاولية ، صرحت ثلاث موسسات شملتها الدراسة بانها اضطرت الى امتصاص جزء من الاكلاف ليبقى وضعها التنافسي سليما في الاسواق •

ب) الطاقة المتاحة و نسبة الا نتفاع بها

يتبين لنا من الدراسة ان متوسط نسبة الا نتفاع من الطاقة المتاحة للموءسسات التي استجابت للاستمارة بلغ ٤٣٪ ، بحيث بلغ الحد الا دنى الفردى للموءسسة ٢١٪ و الحد الاقصى ٦٥٪ •

تركزت اسباب تدني نسبة الا نتفاع من الطاقة حول الا مور التاليـــــــــة :

— عدم وجود الطلب الكافي :

•ـ محليا نتيجة محدودية السوق اللبناني الاستهلاكي و ضيقه •

•ـ و خارجيا نتيجة المنافسة التي تتعرض لها الموءسسات العاملة في هذا النشاط من قبل صناعات غربية و وطنية مماثلة •

— التوقفات الاضطرارية من الا نتاج نتيجة

•ـ الاضرابات و الاضطرابات السياسية في لبنان

•ـ اقفال طريق الترانزيت الدولي من قبل سوريا و بسبب حرب ٦ تشرين عام ١٩٧٣•

•ـ عدم توافر المواد الاولية بصورة منتظمة نتيجة ازمة المواد الاولية و التاخرات الحاصلة في معاملات التخليص في مرفأ بيروت•

— غياب سياسة تصنيعية واضحة في لبنان تحدد على اساسها الطاقة الا نتاجية المرخص بها على ضوء حاجات السوق اللبناني و امكانات التصدير • و قد ادى هذا الا مر الى نشوء طاقة انتاجية تفيض عن حاجات السوق المحلي للبويا و الورنيش و الى عدم قدرة الصناعيين على ايجاد اسواق كافية لهم لا ستغلال افضل للطاقة المتاحة •

بالرغم من ان عدم استغلال مجمل الطاقة المتاحة في هذا النشاط اعطى الموءسسات العاملة فيه بعض الليونة في الا نتاج من حيث الكمية و سرعة التسليم ، الا انه أثر على اكلافها الصناعية بحيث جعل الوضع التنافسي اقل يسرا لعدم امكانية تخفيض الكلفة ، و بالتالي الا سعار ، عن طريق استغلال امثل للطاقة الا نتاجية والا ستفادة من وفورات الحجم •

٢) النقـــــــل

يعتمد التصدير في صناعة البويا و الورنيش على النقل البرى الى المناطق العربية المجاورة و على النقل البحرى الى اسواق افريقيا و قبرص •

فيما يختص بالنقل البرى عانت صناعة الدهانات في تصديرها من امرين اساسيين :

— مشكلة اغلاق الحدود بين لبنان و سوريا بحيث استحالت معها امكانية التصدير برا الى البلاد المجاورة • و قد صرحت اربع موءسسات شملتها الدراسة عن عدم استطاعتها تصدير ما قيمته ٢٢٨٥ الف ل ل • نتيجة اقفال الحدود • كما صرحت خمس موءسسات اخرى عن تاخير التصدير فقط دون خسائر اساسية في الطلبات نتيجة توقف الشحن البرى • و صرحت موءسستان عن لجوئهما الى الشحن البحرى الى مصر و منها الى شبه الجزيرة خلال هذه الازمة ، و لكنهما اعلنا عن عدم الرضى عن هذه المحاولة اذ ان جزءا من البضائع قد فقد في الطريق بالاضافة الى الوقت الطويل الذى تستغرقه هذه الطريقة في الشحن •

— ازدياد كلفة النقل البرى : سجلت اجور الشحن البرى ارتفاعا ملحوظا في الفترة الممتدة بين منتصف عام ١٩٧٣ و اوائل عام ١٩٧٤ ، بالاضافة الى عدم استقرار اجور الشحن و تقلبها بين يوم و آخر • فقد تضاعفت اجور النقل بين اوائل عام ١٩٧٣ و اوائل عام ١٩٧٤ • فبينما كانت كلفة الشاحنة حمولة ١٢ — ١٣ طن من لبنان الى الكويت حوالي ٩٠ د ك • ، و الى السعودية ١٢٠ د ك • ، اصبحت في عام ١٩٧٤، ٢١٠ و ٢٤٠ د ك • على التوالي •

انعكست هذه الزيادة في كلفة الشحن على اسعار التسليم في بلاد المقصد للانتاج اللبناني و من ثم في نشاط تصدير البويا و الورنيش • و قد شكت كل الموءسسات موضوع الدراسة من عدم وجود شركات شحن برى كبيرة تستطيع ان تتعامل معها على اساس تعاقدى و منظم باسعار ثابتة لفترات محددة • فهناك الان مكاتب للشحن تتعامل مع مجموعة من الافراد يملكون وسائط النقل ، و شركات صغيرة لديها عدد محدود من الشاحنات تفرض اسعارا يومية حسب عدد الشاحنات المتوفرة و حجم الطلب عليها •

و قد صرحت خمس موءسسات شملتها الدراسة عن اعطاء اسعارها التصديرية على اساس فوب و ذلك تفاديا للتقلبات الحاصلة في اجور النقـل •

اما فيما يختص بالنقل البحرى فتشكو الصناعة من ارتفاع اجور الشحن البحرى و التامين من المرافيء اللبنانية و رسم الازدحام في المرفأ بالاضافة الى عدم وجود خطوط بحرية مباشرة تربط بين لبنان و افريقيا ، الامر الذى يعرض الانتاج المصدر الى بقائه فترة طويلة قبل وصوله الى بلاد المقصد بالاضافة الى امكانيات التلف و الضياع نتيجة بقاء البضائع فترة طويلة في مرافيء اوروبية بانتظار السفينة المتوجهة الى بلد المقصد و نقلها من سفينة الى اخرى •

صرحت موءسستان عن ايثارهما الشحن البحرى الى شبه الجزيرة عند اعادة فتح قنال السويس • و القنال سوف تخفف كثيرا عن طريق الترانزيت الدولي عبر لبنان بحيث يتوجه قسم كبير من التصدير الاوروبي و الاميركي الى النقل البحرى المباشر الى البلاد العربية دون التوقف في ميناء بيروت و اعادة الشحن منه برا الى بلاد المقصد • و قد يوءدى هذا الامر الى استقرار في اسعار اجور النقل البرية نتيجة لتوافر وسائط النقل عندها مع انخفاض الطلب ، مما يتيح للتصدير اللبناني انتظاما افضل في توافر وسائط النقل و مستوى ادنى من اكلاف النقل •

٣) تمويـــل التصديـــر

صرحت اربع موءسسات شملتها الدراسة عن احجامها عن اعطاء اية تسهيلات بالدفع • وتعطي الموءسسات الباقية بعض التسهيلات في الدفع تمتد الى فترة اقصاها ستة اشهر من تاريخ توقيع العقد و مقابل اعتماد مصرفي غير قابل للنقض• الا ان التطورات التي حصلت خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ فيما يتعلق بارتفاع اسعار المواد الاولية و اصرار منتجيها على استيفاء ثمن البضاعة نقدا من جهة ، و ضيق التسهيلات المصرفية في لبنان من جهة اخرى ، أضعف من قدرة الموءسسات في هذه الصناعة على اعطاء تسهيلات في الدفع مما حد من الامكانية التنافسية للتصدير اللبناني من البويا و الورنيش في اسواق التصدير•

٤) تقلبات اسعار العملة

شهد عام ١٩٧٣ تطورات هامة على الصعيد النقدى العالمي رافقها عدم استقرار في اسعار صرف العملات الرئيسية في الاسواق العالمية و قوة في مركز الليرة اللبنانية اتجهت بسعر صرفها الى الارتفاع تجاه سائر العملات الاجنبية • و قد كان لهذه

التطورات نتائج ذات حدين ، تتعلق الاولى بسوق المواد الاولية و الثانية بالسوق الاستهلاكية •

فعلى صعيد سوق المواد الاولية استفادت صناعة البويا و الورنيش من ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية • و بينما كانت الشركات المنتجة للمواد الاولية تحدد اسعارها بالعملات الرئيسية (كالدولار) قبل منتصف عام ١٩٧٣ ، تحولت في النصف الثاني الى اعلان اسعارها بعملة بلد المنشأ او بالدولار مع تحديد لمعدل الصرف • و بينما كانت هذه الشركات تثبت اسعارها لفترات طويلة امتدت الى ٣ اشهر في بعض الاحيان و ذلك في النصف الاول من عام ١٩٧٣ ، تحولت في النصف الثاني منه الى اعلان اسعارها عند تاريخ الشحن و تثبيت هذه الاسعار لفترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة • الا ان هذا الواقع لم يلغ استفادة الموسسات العاملة في هذا النشاط من ارتفاع سعر الليرة مقابل العملات الاجنبية في شرائها للمواد الاولية المباشرة ، و كانت استفادتها هذه بنسبة انخفاض القيمة المضافة في الانتاج •

اما على صعيد التصدير ، و نتيجة التقلبات الحاصلة في سوق القطع ، فقد اضطر المصدر اللبناني الى اعطاء اسعاره بالعملة اللبنانية او بالعملة الاجنبية مع تحديد معدل الصرف كي يتحاشى اية خسائر قد تنتج عن تبدل معدلات الصرف بشكل سلبي • فبينما تراوح سعر الدولار الاميركي في اواخر عام ١٩٧٢ حوالى ٣ر١٠ ل ل • — ٣ر٢٥ ل ل • تقريبا حسب معدل الصرف في السوق ، انخفض في اوائل عام ١٩٧٣ الى حوالي ٢ر٧٠ ل ل • للدولار ليتأرجح في اواخر العام بين ٢ر٢٢ ل ل • و ٢ر٤٠ ل ل • و قد اضطرت الموسسات المصدرة للبويا و الورنيش ان تخفض من اسعارها من اجل المحافظة على وضعها التنافسي • و قد صرحت خمس موسسات شملتها الدراسة ان الفرق الذى تربحه من شراء المواد الاولية نتيجة معدل الصرف المرتفع لليرة اللبنانية ، تعطيه بشكل خصومات في اسواق التصدير • كما قدرت موسسة واحدة بان النقصان في التصدير الناتج عام ١٩٧٣ عن ارتفاع سعر الليرة بلغ ٢٠ ٪ من مستوى التصدير الذى حققته عام ١٩٧٢ •

و بينما كانت الموسسات المنتجة للدهانات بشكل عام تثبت اسعارها لفترات طويلة تقاس بالاشهر و ذلك عن طريق اصدار لائحة اسعار ثابتة تحول الامر بعد ازمة المواد الاولية و تقلبات اسعار العملة الى اصدار اسعار دورية تبعا لمستوى كلفة كل ارسالية من المواد الاولية •

صرحت اربع موسسات شملتها الدراسة بانها عانت من تاخير في تحويل المبالغ المترتبة لها من اسواق التصدير و ذلك ترقبا من المستوردين لبعض التحسن في سعر الصرف لصالحهم • و رغم عدم اعتبار سبع موسسات شملتها الدراسة لارتفاع سعر الليرة كضربة قاضية للصناعة ، طالبت ثلاث موسسات بتثبيت سعر الليرة بالنسبة الى التصدير •

٥) السياسات التجارية للدول المستوردة

تعتبر السعودية سوقا مفتوحة للاستيراد من جميع الاقطار باستثناء البلاد الاشتراكية ، مما يجعل المنافسة على اشدها لعدم وجود اية قيود تجارية او نقدية على الاستيراد • و قد ادى هذا الامر الى مساهمة اكثر من عشرين بلدا مصدرا للبويا و الورنيش في تامين حاجة السوق السعودية لهذه السلعة •

تفرض السعودية حسب التعرفة الجمركية المنسقة الصادرة بتاريخ ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) رسما جمركيا على استيراد البويا و الورنيش يبلغ ١٠٪ على اساس القيمة • و لم يشمل الاتفاق التجارى و الاقتصادى بين لبنان و السعودية الموقع في ١٩٧١/١١/١١ سلعة البويا و الورنيش الامر الذى يحمل صادرات لبنان الى السعودية كامل الرسوم الجمركية • و قد طالبت ثلاث موسسات من التي شملتها الدراسة في هذا النشاط بضرورة ادراج هذه السلعة في جدول الاتفاقية سواء من حيث الاعفاء الكلي او الجزئي من الرسوم الجمركية في السعودية •

تتميز السوق الكويتية بانفتاح مماثل للانفتاح الذى تتمتع به السوق السعودية • الا ان الكويت تفرض رسما جمركيا يبلغ ١٥٪ على اساس القيمة على المستوردات من صناعة الاصباغ عامة بقصد حماية المعامل الثلاثة القائمة فيها و لتشجيع قيام موسسات مماثلة اخرى • و يخضع التصدير اللبناني للبويا و الورنيش الى الكويت للرسم الجمركي المذكور اعلاه لعدم تحديد الجداول الملحقة بالاتفاق الاقتصادى و التجارى بين لبنان و الكويت •

يخضع الاستيراد في العراق الى موافقة الهيئة العامة للاستيراد التابعة للقطاع العام • و تحدد لهذه الهيئة موازنة خاصة لتغطية الاستيراد الى العراق على ضوء احتياجات البلاد ، و بحيث يكون لها القرار النهائي بصدد منح الموافقة

على الاستيراد ضمن معطيات موازنتها • و يعتمد تصدير لبنان من البويا و الورنيش الى العراق على مناقصات عامة غالبا ما تتعلق بالمؤسسات العسكرية و الصناعية • و يعفي العراق البويا الزيتية و التركيبية المستوردة من لبنان بنسبة ٥٠٪ من الرسوم الجمركية وفقا للبروتوكول الملحق بالاتفاقية الاقتصادية بين لبنان و العراق الموقع في ١٩٧١/٢/٢٧ •

و تفرض سوريا رسما جمركيا على المستوردات من البويا و الورنيش يعادل ٣٠٪ على اساس القيمة وفق جدول تعريفة الرسوم الجمركية الصادرة عام ١٩٧٣ • و ما يصدره لبنان من هذه السلعة الى سوريا ينصب ايضا على المناقصات الحكومية لتأمين الدهانات الصناعية و حاجات المعدات العسكرية • و تدفع البويا المستوردة من لبنان الى سوريا كافة الرسوم الجمركية المطبقة في سوريا على الاستيراد •

تتجه المؤسسات العاملة في هذا النشاط ، و نتيجة السياسة الانمائية التي تتبعها كل من السعودية و الكويت الى البقاء في هذه الاسواق عن طريق الدخول في استثمارات مشتركة مع راسمال وطني فيها • و هناك مؤسسة واحدة من التي شملتها الدراسة تملك حصة في معمل للبويا و الورنيش في الكويت و ينتج تحت الاسم التجاري للشركة اللبنانية ، كما ان هناك مؤسسة لبنانية باشرت باقامة معمل لها في السعودية لانتاج الدهانات • و صرحت مؤسسة ثالثة بانها تملك معملا في غانا لانتاج البويا والورنيش تحاول الان التخلص منه بسبب القيود التي تفرضها جمهورية غانا على اخراج العملات منها •

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام